

## أثر ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية على أسعار الأسهم

The Effect of earnings management practices on stock prices in Saudi listed companies

د. عبد الله مسعود - استاذ مساعد - جامعة عدن - الجمهورية اليمنية

تاريخ الاستلام: 14/02/2019، تاريخ القبول: 25/05/2019

## المخلص:

هدفت الدراسة إلى البحث في ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات المساهمة العامة السعودية، وأثرها على أسعار أسهم هذه الشركات خلال الفترة 2010-2014م.. أجريت هذه الدراسة على 50 شركة مساهمة شملت الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية باستثناء قطاع المصارف والخدمات المالية والتأمين. استخدم نموذج جونز المعدل للتعرف على مدى قيام الشركات بممارسة إدارة الأرباح، وتصنيفها إلى شركات ممارسة وغير ممارسة، ثم اختبار أثر هذا على أسعار الأسهم. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير واضح لهذه الظاهرة على أسعار الأسهم في السوق المالية السعودية وإن هناك علاقة طردية بين ممارسة إدارة الأرباح وأسعار الأسهم.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح - سوق الاسهم - السعودية

**Abstract:**

The study aimed to investigate the topic of earnings Management and find out the extent of its use by Saudi public shareholding companies. It will also shed light on the effect of the use of earnings Management on targeted companies' share price between 2010 and 2014. This study is conducted on a sample of 50 Saudi public shareholding company covering all sectors of listed companies in Saudi stock exchange market except banking, financial services & insurance sectors. The modified Jones model 1995 was used to categorize the companies to: companies using earnings Management and companies not using. Then, the effect of using earnings Management on share prices in Saudi stock exchange is analyzed. This study leads to the conclusion that some of the Saudi companies used earnings Management. The study also finds out that the use earnings Management has clear effect on share prices in Saudi stock market.

**keywords:** Earnings Management, stocks Market, Saudi Arabia

## مقدمة:

تُعتبر القوائم المالية بمثابة المنتج النهائي لنظام المحاسبة المالية الذي يركز على عمليات تحديد، وقياس، وتسجيل الأحداث الاقتصادية بهدف إعداد القوائم المالية لفترة زمنية محددة، وتوصيلها إلى الأطراف ذات العلاقة لمساعدتها في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تتوقف صحتها بدرجة أساسية على مدى دقة المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم وخلوها من الأخطاء الجوهرية.

وجدير بالتنويه، في هذا الإطار، بأن إدارات المنشآت تتمتع بمرونة واسعة بخصوص اختيار السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة عند إعداد القوائم المالية، في ظل احترام القواعد، والمعايير، والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي، وهذا ما يعرف بإدارة الأرباح (القرى، 2010م)، التي ظهرت مع بداية القرن الحادي والعشرين والتي يطلق عليها أيضا مرحلة إدارة الاستحقاقات (Accruals Management)، كما قد يطلق عليها البعض مصطلح المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting). (خليل، 2011).

لقد أدت ظاهرة إدارة الأرباح إلى تورط العديد من شركات التدقيق في الفضائح المالية التي شهدتها بعض الشركات الكبرى، والتي نجم عنها إفلاس العديد منها كنتيجة للتلاعب بقوائمها المالية من خلال إحداث تحريفات جوهرية على مستوى المعلومات المالية التي تتضمنها نتائج أعمالها ومراكزها المالية المنشورة في السوق المالية، على غرار شركه (Enron) الأمريكية للطاقة في عام (2002م)، وكذلك شركة (World Com)، عملاق قطاع الاتصال، التي شهد السعر السوقي لأسهمها سقوطا حرا في الأسواق المالية العالمية، الأمر الذي ساهم في إحداث أضرار مادية، واجتماعية، واقتصادية (أحمد، 2010م).

والجدير بالذكر بأنه كان للصدمات المالية التي شهدتها سوق الأسهم السعودي عام 2006 فيما عرف بانهيار فبراير، و عام 2008 فيما عرف بأزمة الرهن العقاري الأمريكي، والتي ما لبثت وأن تحولت إلى أزمة مالية عالمية، وكذلك عام 2014 الذي شهد انهيار أسعار النفط، مما كان له الأثر البالغ على ثقة المستثمرين في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، خاصة بعد الخسارة المدوية التي تكبدتها شركة الاتصالات (موبايلي) عن نتائج أعمالها لسنة 2014، والتي بلغت، بعد تعديلات المراجع الخارجي بتاريخ 2015/07/30م، 1,576 مليون ريال بعدما كانت تشير النتائج الأولية (بتاريخ 2015/01/21م) إلى تحقيق الشركة لأرباح قدرت بـ 220 مليون ريال. (موقع تداول، <http://www.tadawwul.com.sa>)، الأمر الذي استدعى الاستفسار والتساؤل عن كيفية إدارة هذه الشركات، ومدى الوثوق في المعلومات التي تتضمنها قوائمها المالية لاتخاذ قرارات رشيدة، ومحل دور المراجع القانوني من هذا التلاعب المحاسبي (Rezaee)، 2005.

وفي هذا السياق، فقد أكدت العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع إدارة الأرباح (عسيري، 2001م، 2002م، السهلي، 2006م، القرني، 2010م، القثامي، 2010م) على وجود ظاهرة إدارة الأرباح في الدول النامية على غرار المملكة العربية السعودية.

#### 1- الإشكالية:

في ضوء ما سبق فإن مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي :

1- هل يوجد أثر لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم في السوق المالية السعودي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الآتية:

أ- هل يوجد أثر لممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السعودية على

أسعار الأسهم فيما يتعلق بإيرادات الشركات المساهمة السعودية ؟

ب- هل يوجد أثر لممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السعودية على

أسعار الأسهم فيما يتعلق بالحسابات تحت التحصيل؟

ج- هل يوجد أثر لممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السعودية على أسعار الأسهم فيما يتعلق بإجمالي الأصول؟

#### أ- الفرضيات:

##### الفرضية الرئيسية

يؤدي ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية إلى التأثير على أسعار أسهم تلك الشركات. وتتضمن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

**الفرضية الفرعية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في إيرادات الشركات المساهمة السعودية، نتيجة ممارستها ظاهرة إدارة الأرباح، وأسعار أسهمها في السوق المالية السعودية.

**الفرضية الفرعية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركات المساهمة السعودية، نتيجة ممارستها ظاهرة إدارة الأرباح، وأسعار أسهمها في السوق المالية السعودية.

**الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي أصول الشركات المساهمة السعودية، نتيجة ممارستها ظاهرة إدارة الأرباح، وأسعار أسهمها في السوق المالية السعودية.

#### هـ- منهجية الدراسة:

##### متغيرات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات التي تتأثر بها ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح والتي تمثل المتغير المستقل، وأسعار الأسهم في السوق المالية السعودية والتي تمثل المتغير التابع كما هو مبين أدناه:

##### المتغيرات المستقلة

ممارسة إدارة الأرباح، تتمثل في العناصر الآتية: التغير في إيرادات الشركة، التغير في الحسابات تحت التحصيل، إجمالي أصول الشركة .

## المتغير التابع

- أسعار الأسهم في السوق المالية السعودية.

## الدراسات السابقة

### دراسة (رياض، 2013م)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين خصائص جودة المراجع الخارجي والتلاعب في الأرباح في مملكة البحرين، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ارتفاع جودة المراجعة يؤدي إلى انخفاض المستحقات الاختيارية وبالتالي الحد من إدارة الأرباح.

### دراسة (اللوزي، 2013م)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وتأثير ذلك على سعر السهم لهذه الشركات في السوق المالي، وتوضح الدراسة مفهوم إدارة الأرباح والنماذج المستخدمة لاكتشافها، وهل لإدارة الأرباح مبرر أخلاقي لاستخدامه في التأثير على أسعار الأسهم في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان. وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج منها : أن (53.5%) من الشركات الصناعية الأردنية موضوع عينة الدراسة تمارس إدارة الأرباح في حين أن (46.5%) لم تمارس إدارة الأرباح، وأن هناك تقارب بين نسب المتوسط العام للمستحقات الاختيارية بين الأعوام، خلال فترة الدراسة تتحصر بين (29.5%) إلى (27.5%)، كما أن متوسطات أسعار إغلاق الأسهم لشركات العينة تتبع التغير في متوسط نفس العام للمستحقات الاختيارية صعوداً وهبوطاً.

### دراسة (الكندري، 2012م)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، وبيان أثر ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح على ربحية تلك الشركات، والتعرف على الفروق إن وجدت بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة حول ممارسات الإدارة في الشركات

المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح. وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها: وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الفئات المشمولة في عينة الدراسة (المديرون الماليون، ومدققو الحسابات الخارجيين، ومدققو الحسابات الداخليين) حول ممارسات الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح.

### دراسة (رياض، 2012)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح في جمهورية مصر العربية، وقد توصلت الدراسة إلى قيام بعض شركات الأدوية المصرية بممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة من (2006م) إلى (2008م) ، وأن هناك علاقة عكسية بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية، فكلما زاد مستوى الحوكمة التي تتمتع بها الشركة كلما ساهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح بها .

### دراسة (عواد، 2011م)

هدفت هذه الدراسة للبحث في ظاهرة إدارة الأرباح واستكشاف مدى ممارستها من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وأثرها على سياسة توزيع الأرباح النقدية وانعكاسها على القيمة السوقية للشركة، وكذلك أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للشركة في ظل سياسة توزيع الأرباح وذلك خلال الفترة من (2001م-2006م). بينت الدراسة أن شركات المساهمة العامة الأردنية قد قامت بممارسة إدارة الأرباح، حيث بلغت نسبة الممارسة خلال فترة الدراسة (44%)، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لإدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح، في حين توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة الأرباح على القيمة السوقية، وكذلك لإدارة الأرباح على القيمة السوقية في ظل سياسة توزيع الأرباح.

**دراسة (حبيب، 2011م)**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة الأرباح وتحديد مدى استخدامها والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية من خلال عدة عوامل هي (ربحية الشركة، حجم الشركة، شروط عقود المديونية، الكثافة الرأسمالية، الربح الخاضع للضريبة، أدوات التحفيز). توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين ممارسة إدارة الأرباح والعوامل الأخرى المؤثرة عليها مثل حجم الشركة شروط عقد المديونية، الكثافة الرأسمالية، الربح الخاضع للضريبة وأدوات التحفيز.

**دراسة (Hashemi & Rabiee، 2011)**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين إدارة الأرباح الحقيقية وإدارة الأرباح المحاسبية، بالنسبة لتمهيد الدخل وذلك في دولة إيران، كما سعت هذه الدراسة لمعرفة أيهما تحدث أولاً إدارة الأرباح الحقيقية أم إدارة الأرباح المحاسبية. أظهرت نتائج الدراسة أن المديرين يستخدمون إدارة الأرباح الحقيقية والمحاسبية تمهيدا للأرباح. وقد أثبتت أيضاً أن إدارة الأرباح الحقيقية مكتملة لإدارة الأرباح المحاسبية.

**دراسة (Ming & Yung، 2010)**

تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع إدارة الأرباح أنواعها ومحفزاتها في تايوان، وأنها تحدث عندما يقوم المدراء بتطبيق أحكامهم وتقديراتهم الشخصية على القوائم والتقارير المالية، لتغييرها بهدف تضليل المستثمرين، من خلال التلاعب بالحسابات والأرقام للأنشطة التشغيلية، أو التلاعب بالعقود التعاقدية المعتمدة. وقد ركزت الدراسة على علاقة المدراء والمحاسبين بإدارة الأرباح، واستخدم في الدراسة أسلوب تحليل سلوك إدارة الأرباح، وأسلوب تحليل المحفزات لإدارة الأرباح. وكانت من نتائج الدراسة أنه يمكن تصنيف التلاعب بالأرباح إلى نوعين، التلاعب بالأنشطة التشغيلية، والتلاعب بالمستحقات التقديرية، وأن الشركات تقوم بإدارة الأرباح حتى لا تفقد ثقة البنوك وتتجنب الانخفاض في سعر السهم،

والحد من الأعباء الضريبية. ويتم التلاعب بالأرباح لتحقيق رغبات الجهات ذات العلاقة التي تقوم بضغوطات على الشركة مثل (المساهمين، وأعضاء مجلس الإدارة).

### دراسة ( الداعور، وعابد 2009)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير إدارة المكاسب على أسعار الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية. ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي حيث قاما بدراسة إستراتيجية إدارة المكاسب وأثرها على أسعار الوحدات الاقتصادية العاملة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

توصلت الدراسة إلى أن تبني الإدارة لإستراتيجية إدارة المكاسب له تأثير على أسعار الأسهم، حيث أظهرت الدراسة وجود علاقة موجبة بين صافي أرباح الشركات والعائد على حقوق الملكية وبين أسعار الأسهم، كما بينت الدراسة أن الإدارة قد تلجأ إلى إدارة المكاسب عن طريق إتباع سياسات محاسبية لها تأثير على استقرار الدخل لدوافع عديدة منها، مصلحة الإدارة، ودوافع ضريبية، وتفاذي التكاليف السياسية، وتكاليف عقود الدين.

### خلاصة الدراسات السابقة:

معظم الدراسات السابقة قامت برصد وقياس ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات محل الدراسة، ومنها الشركات المساهمة السعودية. و توصلت هذه الدراسات إلى أن ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح تسود معظم الشركات في أسواق العالم المالية سواء الدول المتقدمة أو الناشئة، ولكن بنسب متفاوتة.

تختلف أساليب ممارسة إدارة الأرباح باختلاف الهدف الذي تسعى الإدارة إلى تحقيقه، كما أن الأساليب المستخدمة تختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى قطاع آخر، ومن شركة إلى شركة أخرى.

أكدت معظم الدراسات على أن جودة المراجعة ممثلة بـ (استقلال المراجع الخارجي، حجم مكتب المراجعة، التخصص الصناعي للمراجع الخارجي... الخ) وكذلك تطبيق حوكمة الشركات يحدان بشكل كبير من ممارسة إدارة الأرباح.

اتفقت معظم الدراسات السابقة علي أن الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية تعتبر من أهم المعلومات بالنسبة للمتعاملين في أسواق رأس المال وأن الأرباح المحاسبية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق هي أفضل مقياس لأداء الشركات إلا أن الإدارة، في كثير من الأحيان، تسيئ استخدام المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وذلك لتغيير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية.

### مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية بالآتي :

- 1- طبقت هذه الدراسة على الشركات المساهمة العامة السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية خلال الفترة (2010م- 2014م) .
- 2- توجد فروق في البيئة الاقتصادية والقانونية والثقافية التي تمت فيها هذه الدراسة مقارنة ببعض الدراسات السابقة الأخرى.
- 3- اتساع مجتمع الدراسة وعينتها ليشمل المجتمع كافة الشركة المساهمة السعودية المسجلة لدى هيئة السوق المالية السعودية، باستثناء المصارف والمؤسسات المالية، وشركات التأمين، وعددها (122) شركة، كما أن حجم العينة وصل إلى (50) شركة من هذه الشركات، وبما يمثل 41% منها.
- 4- ركزت الدراسة الحالية على اثر ممارسة إدارة الأرباح على سعر السهم السوقي في حين ركزت بعض الدراسات السابقة على أثر إدارة الأرباح على العائد السوقي للسهم، وتوزيعات الأرباح.
- 5- جاءت هذه الدراسة للتعريف بمدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية في نفس العام الذي ظهرت فيه وبشكل جلي ممارسة بعض الشركات السعودية لبعض أساليب إدارة الأرباح بغرض التأثير على أرباحها، ومثال على ذلك ما قامت به شركة اتحاد الاتصالات (موبايلي) من تأثير على نتائج أعمالها لعام (2014م)، وتحول هذه النتيجة من أرباح بمقدار (220) مليون ريالاً لذلك العام إلى خسارة بمقدار (1,576)

مليون ريال بعد اكتشاف بعض الممارسات للتأثير على إيرادات الشركة وذلك بالاعتراف المبكر ببعضها.

### تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

#### أولاً : منهج الدراسة:

استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج منطقية تدعم فرضيات الدراسة، وتم تجميع وتحليل البيانات من مصادرها المختلفة في اتجاهين : الاتجاه الأول: يتمثل في الدراسة النظرية التي تعتمد على البيانات والمعلومات التي تم تجميعها والحصول عليها من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والمراجع والدوريات والبحوث المتخصصة والمنشورات ذات العلاقة ،التي مكنت الباحثان من دراسة الإطار النظري للفكر المحاسبي في مجال إدارة الأرباح، وتحديد متغيرات الدراسة. الاتجاه الثاني: يتمثل في الدراسة التطبيقية التي قام بها الباحثان من خلال اختبار أثر تلك المتغيرات بالتطبيق على الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (مجتمع وعينه الدراسة)، وتحليل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها والنتائج المستخرجة من خلالها وتفسيرها باستخدام أساليب إحصائية علمية مثل برنامج (SPSS) و (Microsoft Excel) وغيرها من البرامج الإحصائية.

#### ثانياً: طرق جمع البيانات :

تم جمع البيانات والمعلومات اللازمة لهذه الدراسة من خلال المصادر التالية :

- المصادر الأولية : البيانات المالية والإحصائية المتعلقة بالشركات الواقعة ضمن عينة الدراسة خلال فترة الدراسة (2010م-2014م)، حيث تم الحصول عليها من خلال التقارير المالية والإحصائية الصادرة عن هذه الشركات بشكل سنوي، ومن منشورات ومطبوعات هيئة السوق المالية السعودية، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، وتقارير مؤسسة النقد العربي السعودي ،وكذلك من المواقع الإلكترونية للمصادر السابقة.

• المصادر الثانوية : المعلومات المتوفرة في المكتبات من كتب ودوريات ومقالات والدراسات التي تعالج نفس الموضوع، وذلك للإحاطة بموضوع البحث من جميع النواحي، بالإضافة الى المعلومات الأخرى المتوفرة على شبكة المعلومات الإلكترونية.

### ثالثا: اختبار فرضيات الدراسة :

انطلاقا من مشكلة الدراسة وأهدافها، تمت صياغة مجموعة من الفرضيات من أجل اختبار أثر ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية على أسعار أسهم تلك الشركات.

### 1- الفرضية الرئيسية الأولى : يؤدي ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية إلى التأثير على أسعار أسهم تلك الشركات.

قبل اختبار هذه الفرضية توقع الباحث أن يكون هناك أثر إيجابي لسلوك ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم في السوق نظرا لأن هذا السلوك يحقق نوعا من الاستقرار أو النمو في نتيجة أعمال الشركات الممارسة له، وبالتالي يؤدي إلى تخفيض عنصر المخاطرة مما يؤدي إلى تحقيق الشركات الممارسة لهذا السلوك عوائد سوقية تفوق الشركات غير الممارسة، والذي ينتج عنه ارتفاع أسعار أسهمها في السوق.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار بيرسون لتحديد العلاقة بين ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح كمتغير مستقل وأسعار أسهم الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية عند مستوى دلالة (0.05). وتم تلخيص نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم ( 1 ) حيث أظهر أن أسعار الأسهم ترتبط ارتباطا طريدا مع ممارسة الشركات المساهمة السعودية لظاهرة إدارة الأرباح في التقارير المالية السنوية المنشورة، وتقدر علاقة الارتباط بحوالي (53%) عند مستوى معنوية (0.001)، وهي أقل من (0.05). وهذا يؤدي إلى قبول الفرضية الرئيسية الثانية.

**جدول رقم ( 1 ) علاقة الارتباط بين ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح وأسعار الأسهم في السوق**

المتغير التابع	الإحصاءات	ممارسة المحاسبة الإبداعية
أسعار الأسهم في السوق	معامل ارتباط بيرسون	0.53
	مستوى الدلالة	0.001

\*\* Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

**2 - الفرضية الفرعية الأولى :** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في إيرادات الشركات المساهمة السعودية، نتيجة ممارستها ظاهرة إدارة الأرباح، وأسعار أسهمها في السوق المالية السعودية .

وكما سبق ومن أجل اختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار بيرسون لتحديد العلاقة بين التغير في الإيرادات، كمتغير مستقل، وأسعار الأسهم كمتغير تابع عند مستوى دلالة ( 0.05). وتم تلخيص نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم ( 2 ) حيث أظهر أن التغير في إيرادات الشركات المساهمة السعودية ،نتيجة ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح، يرتبط ارتباطاً طردياً مع متوسط أسعار أسهمها في السوق المالية السعودية، وتقدر علاقة الارتباط بحوالي (42%)، عند مستوى معنوية (0.002 )، وهي أقل من (0.05)، وهذا يؤدي إلى قبول الفرضية الفرعية الأولى .

**جدول رقم ( 2 ) علاقة الارتباط بين التغير في إيرادات الشركة وأسعار الأسهم في السوق**

المتغير التابع	الإحصاءات	التغير في الإيرادات
أسعار الأسهم في السوق	معامل ارتباط بيرسون	0.42
	مستوى الدلالة	0.002

\*\* Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

3- الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركات المساهمة العامة السعودية، نتيجة ممارستها ظاهرة إدارة الأرباح، وأسعار أسهمها في السوق المالية السعودية .

تم استخدام اختبار بيرسون لتحديد العلاقة بين التغير في الحسابات تحت التحصيل كمتغير مستقل وأسعار الأسهم كمتغير تابعها عند مستوى دلالة (0.05) ، وتم تلخيص نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم (3)، حيث أظهر أن التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركات المساهمة السعودية، نتيجة ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح، يرتبط ارتباطا طرديا مع متوسط أسعار أسهمها في السوق المالية السعودية، وتقدر علاقة الارتباط بحوالي (67%)، عند مستوى معنوية (0.000)، وهي أقل من (0.05). وهذا يؤدي إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية.

جدول رقم ( 3 ) علاقة الارتباط بين التغير في الحسابات تحت التحصيل وأسعار الأسهم في السوق

المتغير التابع	الإحصاءات	التغير في الحسابات تحت التحصيل
أسعار الأسهم في السوق	معامل ارتباط بيرسون	0.67
	مستوى الدلالة	0.000

\*\* Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

4- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي أصول الشركات المساهمة العامة السعودية، نتيجة ممارستها ظاهرة إدارة الأرباح، وأسعار أسهمها في السوق المالية السعودية .

تم استخدام اختبار بيرسون لتحديد العلاقة بين إجمالي الأصول كمتغير مستقل وأسعار الأسهم كمتغير تابع عند مستوى دلالة (0.05) .وكما يظهر في الجدول رقم ( 4 )، فإن إجمالي أصول الشركات المساهمة السعودية يرتبط ارتباطا طرديا مع متوسط أسعار

أسهمها في السوق المالية السعودية، وتقدر علاقة الارتباط بحوالي (44%) عند مستوى معنوية (0.002)، وهي أقل من (0.05)، وهذا يؤدي إلى قبول الفرضية الفرعية الثالثة. **جدول رقم (4)** علاقة الارتباط بين إجمالي أصول الشركة وأسعار الأسهم في السوق

المتغير التابع	الإحصاءات	ممارسة المحاسبة الإبداعية
أسعار الأسهم في السوق	معامل ارتباط بيرسون	0.44
	مستوى الدلالة	0.002

\*\* Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

### تحليل الانحدار :

تم اختبار الفرضية الرئيسية أيضا باستخدام تحليل الانحدار المتعدد لدراسة أثر ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح ومقدار هذا التأثير على أسعار الأسهم بناء على النموذج الآتي :

$$t, Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + e_i$$

حيث إن :

Y : (المتغير التابع) القيمة السوقية لسعر سهم الشركة (i) في السنة (t).

$\beta_0$  : (قيمة الثابت) (Constant).

$\beta$  : (1، 2، 3، 4، 5، 6)، (قيمة الميل، Slope)، للمتغيرات المستقلة.

$X_1$  : (المتغير المستقل)، ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح في الشركة (i) في السنة (t).

$X_4$ : (المتغير المستقل) التغير في الإيرادات.

$X_5$ : (المتغير المستقل)، التغير في الحسابات تحت التحصيل.

$X_6$ : (المتغير المستقل) إجمالي الأصول.

$e_i$ : الخطأ العشوائي.

وظهرت نتيجة التحليل كما في الجدول التالي:

جدول رقم ( 5 ): نتائج تحليل الانحدار وأثر العوامل المستقلة على المتغير التابع

Sig.	R <sup>2</sup>	R	Unstandardized Coefficients	Coefficients	Model
.000	0.529	0.727	4.197	(Constant)	B <sub>0</sub>
.002			0.85	ممارسة ادارة الارياح	X <sub>1</sub>
.000			0.93	التغير في إيرادات الشركة	X <sub>4</sub>
.002			0.87	التغير في الحسابات تحت التحصيل	X <sub>5</sub>
.003			0.81	إجمالي أصول الشركة	X <sub>6</sub>

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معادلة الانحدار ستكون بالشكل التالي:

$$Y = 4.197 + 0.85X_1 + 0.93X_2 + 0.87X_3 + 0.81X_4$$

و تشير نتيجة الانحدار إلى وجود تأثير طردي وذي دلالة معنوية إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

من خلال بيانات الجدول والتي كتبت في المعادلة أعلاه نستنتج أن ممارسة إدارة الأرباح (X<sub>1</sub>) عندما تزداد بمقدار واحد صحيح فسوف تزداد أسعار الأسهم (Y) بمقدار 0.85، أما إذا ازداد التغير في إيرادات الشركة (X<sub>2</sub>) بمقدار واحد صحيح فإن أسعار الأسهم تزداد بمقدار 0.93، وأيضاً إذا ازداد التغير في الحسابات تحت التحصيل (X<sub>3</sub>) بمقدار الواحد الصحيح فستزداد أسعار الأسهم بمقدار 0.87، وعندما يزداد إجمالي أصول الشركة (X<sub>4</sub>) بمقدار واحد صحيح فإن أسعار الأسهم تزداد بمقدار 0.81 .

كما تبين من خلال قيم معامل الانحدار (B)، أن التغير إيرادات الشركة كان هو الأكثر تأثيراً في أسعار الأسهم، تلاه التغير في الحسابات تحت التحصيل، وكان إجمالي الأصول أقل المتغيرات المستقلة تأثير في أسعار الأسهم.

ويشير معامل الارتباط ( $R$ ) الذي بلغت قيمته (0.727) إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وأسعار الأسهم في السوق، كما يشير معامل التحديد ( $R^2$ ) الذي بلغت قيمته (0.529) إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تؤثر بنسبة (53%) تقريبا في أسعار الأسهم في السوق، في حين تعزى النسبة المتبقية وقدرها (47%) إلى متغيرات أخرى لم تتضمنها الدراسة الحالية.

### مقارنة نتائج هذه الدراسة بنتائج بعض الدراسات الأخرى

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن ممارسة المحاسبة الإبداعية يؤثر على سعر السهم في السوق المالية السعودية (الفرضية الرئيسية)، حيث تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (حمد، وأبو نصار، 2013) التي اختبرت مدى وجود أثر لتمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.287) عند مستوى دلالة أقل من (0.05) مما يدل على وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين تمهيد الدخل والعوائد السوقية، ودراسة (اللوزي، 2013م) التي أثبتت وجود علاقة بين إدارة الأرباح وأسعار الأسهم في الشركات الصناعية الأردنية، بالإضافة إلى دراسة (عواد، 2011)، التي توصلت إلى هناك علاقة ارتباط موجبة ضعيفة (0.18) وذو دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح والقيم السوقية، كما أفضت نتائج دراسة (مسعود، 2011) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وسعر السهم السوقي وبتجاه إيجابي في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، حيث بلغ معامل الارتباط بين المستحقات الاختيارية وسعر السهم السوقي للشركات الممارسة لإدارة الأرباح (0.14) وهو ارتباط ضعيف، أما معامل التحديد ( $R^2$ ) فكان مساويا لـ (0.02) وهو يشير إلى نسبة تفسيرية ضعيفة. وأشارت نتائج دراسة (الداعور، وعابد، 2009م) على أن صافي الربح المعلن في قوائم المالية للوحدات الاقتصادية الفلسطينية له تأثير ذو دلالة معنوية على أسعار الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية الفلسطينية، كما أكدت دراسة (الاشقر، 2010م) إلى وجود علاقة طردية بين إدارة الأرباح وسعر السهم في سوق فلسطين للأوراق المالية.

بينما اختلفت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (الطفي، 2002) التي أثبتت عدم وجود علاقة طردية بين إدارة الربحية وبين سعر الأسهم المطروحة للاكتتاب العام في الشركات المساهمة المصرية .

وبالتالي يمكن تفسير لجوء الشركات إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لإدارة أرباحها بالسعي الحثيث إلى إظهار الجانب الإيجابي للشركة على مستوى قوائمها المالية المعلنة والتأثير على سعر أسهمها في السوق المالية بصورة تضمن جذب المستثمرين من خلال الأرباح المحققة، والمحافظة على استقرار التوزيعات المالية.

كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيير في إيرادات الشركات المساهمة السعودية نتيجة ممارستها المحاسبة الإبداعية، وأسعار أسهمها في السوق المالية السعودية (الفرضية الفرعية الأولى)، وهي تتفق مع دراسة (الاشقر، 2010م) التي أكدت على علاقة متوسطة موجبة بين التغيرات في إيرادات الشركة وعوائد الأسهم السوقية لها في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وفيما يتعلق بنتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية، والتي أثبتت وجود العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين التغيير في الحسابات تحت التحصيل للشركات المساهمة السعودية وأسعار أسهمها، فقد جاءت مخالفة لنتائج دراسة (الأشقر، 2010م) التي توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيير في حسابات تحت التحصيل للشركات المدرجة السوق فلسطين للأوراق المالية وعوائد الأسهم السوقية لها.

وبخصوص للنتيجة التي توصل إليها البحث فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الثالثة، من حيث وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي أصول الشركات المساهمة العامة السعودية وأسعار أسهمها في السوق المالية السعودية، فقد جاءت لتؤكد ما توصلت إليه دراسة (اللوزي، 2013م) من وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أسعار الأسهم وبين حجم الشركة لدى الشركات الصناعية في الأردن، وكذلك دراسة (مسعود، 2011م) التي أظهرت نتائجها وجود علاقة جيدة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين

حجم الشركة، ممثلة بإجمالي الأصول نسبة إلى المبيعات، مع سعر السهم في السوق للشركات الصناعية الأردنية. وبالمقابل اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه نتيجة دراسة (الاشقر 2010) التي أفضت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي الأصول وعوائد السهم في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية . وبالتالي يمكن تفسير نتيجة هذه الفرضية، من حيث وجود علاقة طردية بين إجمالي أصول الشركات المساهمة السعودية وأسعار أسهمها في السوق، إلى أن هذه الشركات تتمتع عادة بأرباح كبيرة، علاوة على عامل الثقة التي يشكل عنصراً أساسياً في زيادة تداول أسهمها في السوق المالية، الأمر الذي يدفعها إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، خاصة على مستوى الأصول القابلة للاستهلاك ذات القيمة الكبيرة، بهدف ضمان عدم تنذب أرباحها المعلنة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب على أسهمها وبالتالي زيادة أسعارها في السوق المالية.

### النتائج والتوصيات

بعد التطرق إلى منهج الدراسة التطبيقية، وتقديم طريقة جمع البيانات وتحليلها، واختبار فرضيات الدراسة، يأتي هذا الجزء لعرض أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة بخصوص مدى ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح من قبل الشركات المساهمة في السوق المالية السعودية وأثرها على سعر السهم في السوق بصورة عامة، وأثر التغيير في الإيرادات والتغيير في الحسابات تحت التحصيل، وإجمالي الأصول على أسعار الأسهم في السوق، بالإضافة إلى تقديم جملة من التوصيات في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها .

### أولاً : النتائج

لقد حاول هذا البحث التحقق، من جهة، من مدى تأثير ظاهرة إدارة الأرباح على مستوى الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية على متوسط أسعار أسهمها خلال الفترة الزمنية (2010م-2014م)، خاصة وأن ممارسة هذه الظاهرة تكون متوقعة بشكل ملفت للانتباه في المنشآت التي تنشط في بيئة اقتصادية تتمتع بمرونة واسعة على

مستوى معاييرها المحاسبية فيما يخص الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية المتاحة لها، الأمر الذي يشكل حافزا لتغيير رقم صافي الربح المعلن بما يتلاءم وأهداف الإدارة. كما استهدفت الدراسة، من جهة أخرى، تحليل أثر إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية على أسعار الأسهم فيما يتعلق بكل من الإيرادات، والحسابات تحت التحصيل، وإجمالي الأصول. حيث يعتبر سعر السهم مؤشرا ذو أهمية بالغة بالنسبة للمستثمرين ومختلف الأطراف ذات المصلحة عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، فقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج فيما يخص اختبار الفرضيات المصاغة في مقدمة هذا البحث، والتي يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

**1-** فيما يخص اختبار الفرضية الرئيسية، فقد أظهرت نتائج اختبار بيرسون بأن هناك ارتباطا طرديا ذو دلالة إحصائية بين أسعار أسهم الشركات في السوق السعودي وممارسة هذه الشركات لظاهرة إدارة الأرباح، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.53) عند مستوى دلالة معنوية (0.001). أما نتائج الانحدار فقد أكدت على أنه عند زيادة ممارسة إدارة الأرباح بمقدار واحد صحيح فسوف تزداد أسعار الأسهم بمقدار (0.85). هذا ما أدى إلى التأثير على أسعار أسهم هذه الشركات وحجم الطلب عليها في السوق المالي كنتيجة لتبنيها لسياسة إدارة الأرباح بهدف زيادة الأرباح وبغرض إيهام المحليين والماليين، والمساهمين، والمستثمرين الحاليين والمرتقبين، وذوي المصالح الأخرى بنمو رقم صافي الدخل في الشركة.

**2-** وفيما يتعلق بالنتائج ذات الصلة بالفرضيات الفرعية فكانت كالآتي:

● أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى وجود ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية بين التغيير في إيرادات الشركات المساهمة العامة السعودية كمتغير مستقل ومتوسط أسعار أسهمها في السوق المالية السعودية كمتغير تابع، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط (0.42) عند مستوى معنوية (0.002). أما نتائج الانحدار فقد أكدت على أنه عند زيادة

التغير في إيرادات الشركات بمقدار واحد صحيح فسوف تزداد أسعار الأسهم بمقدار (0.93).

• أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية وجود ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية بين التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركات المساهمة العامة السعودية كمتغير مستقل ومتوسط أسعار أسهمها في السوق المالية السعودية كمتغير تابع، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط (0.67) عند مستوى معنوية (0.000). أما نتائج الانحدار فقد أكدت على أنه عند زيادة التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركات بمقدار واحد صحيح فسوف تزداد أسعار الأسهم بمقدار (0.87).

• أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة وجود ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية بين التغير في إجمالي الأصول للشركات المساهمة العامة السعودية كمتغير مستقل ومتوسط أسعار أسهمها في السوق المالية السعودية كمتغير تابع، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط (0.44) عند مستوى معنوية (0.002). أما نتائج الانحدار فقد أكدت على أنه عند زيادة في إجمالي الأصول للشركات بمقدار واحد صحيح فسوف تزداد أسعار الأسهم بمقدار (0.81).

**3-** خلصت نتائج الدراسة إلى أن التغير في إيرادات الشركة هو الأكثر تأثيراً في أسعار الأسهم، يليه التغير في الحسابات تحت التحصيل، أما إجمالي الأصول فهو أقل المتغيرات المستقلة تأثير في أسعار الأسهم.

**4-** تؤثر المتغيرات المستقلة مجتمعة (التغير في الإيرادات، والتغير في الحسابات تحت التحصيل، وإجمالي الأصول) بنسبة (53%) تقريباً في أسعار الأسهم في السوق، في حين تعزى النسبة المتبقية وقدرها (47%) إلى متغيرات أخرى لم تتضمنها الدراسة الحالية.

**5-** تشكل نتائج الدراسة الحالية مساهمة ذات قيمة مضافة في الأدبيات ذات الصلة بإدارة الأرباح في الدول ذات الاقتصادات الأقل نمواً، ومن ثم إمكانية الاستفادة منها من

خلال تعميم نتائجها على البلدان ذات السمات المتشابهة، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي.

**6-** من شأن نتائج الدراسة الحالية مساعدة واضعي الأنظمة والقوانين المحاسبية على إرساء مجموعة من المعايير والأنظمة التي من شأنها الحد من فرص إدارة الأرباح عند استخدام البدائل المحاسبية المتاحة على مستوى الأنظمة المحاسبية للبلد، هذا علاوة على مساعدة المحللين الماليين والمراجعين القانونيين على تقييم وتحليل التقديرات والبدائل التي تبنتها الشركات عند إعداد القوائم، ومدى تأثيرها على رقم صافي الأرباح وتعديل صافي الربح .

### ثانياً: التوصيات

بناء على النتائج السابقة، فإن هذه الدراسة جاءت بالتوصيات التالية:

**1-** تعزيز دور الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من خلال العمل على زيادة متطلبات الإفصاح المحاسبي بما يتوافق والمعايير المحاسبية والدولية، وتقليص البدائل المحاسبية المتاحة عند إعداد القوائم المالية، بما يضمن الحد من ممارسة الشركات لظاهرة إدارة الأرباح.

**2-** ضرورة التزام المراجعين القانونيين ببذل العناية المهنية المعقولة في جميع مراحل التدقيق وفقاً لما تقتضيه المعايير المهنية الدولية، في سبيل الحد من تلاعب الإدارة بالأرباح .

**3-** تفعيل نشاط المنظمات والهيئات المهنية في المملكة العربية السعودية في مجال المحاسبة والمراجعة بهدف الرفع من جودة خدمات المحاسبة والمراجعة، في سبيل حماية مصالح المستثمرين الحاليين والمرتبطين في السوق المالية السعودية.

**4-** حث المنظمات المهنية والأكاديميين بالعمل على توعية مستخدمي القوائم المالية والمستثمرين بالآثار المتأتبة عن ممارسة إدارة الأرباح وانعكاساتها السلبية على قراراتهم الاقتصادية.

- 5-** استخدام وتبني الأساليب الإحصائية الحديثة في قياس تدخل الإدارة في عمليات القياس المحاسبي، والعمل على تطويرها بهدف تحسين مؤشرات تقييم جودة الأرقام المحاسبية المنشورة في القوائم المالية التي يسترشد بها مستخدمو القوائم المالية عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.
- 6-** الاعتماد على مؤشرات الملاءة المالية العالية والتدفقات النقدية الموجبة عند اتخاذ قرارات الاستثمار، حيث ترتفع ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات ذات السيولة المنخفضة والتي تسعى حثيثة إلى إخفاء عسرها المالي، وإظهار استقرار أرباحها بهدف التأثير في سعر السهم وإظهاره في صورة وهمية بهدف جذب المستثمرين.
- 7-** تعزيز الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة (وزارة التجارة والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وكذلك مكتب المراجعة والمحاسبة...الخ) للمراقبة على أداء الشركات من خلال تقاريرها المالية ومدى موافقتها لمتطلبات المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة بهدف اتخاذ الإجراءات المناسبة في حالة عدم التزام بالإفصاح المناسب .
- 8-** سن وتطبيق عقوبات قانونية رادعة في حق الإدارة و المدققين في حالة اكتشاف تلاعب بالمعلومات المحاسبية المعلنة على مستوى التقارير المالية.
- 9-** إلزامية إرساء نظام حوكمة الشركات في سبيل تحسين جودة الإفصاح والشفافية وتعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية التي تشكل أساسا جوهريا في التقييم المستمر والفعال لأداء الشركة.
- 10-** عدم إغفال جانب المعلومات غير المالية التي تعتبر كمؤشرات تكملية إلى جانب المعلومات المالية عند تحديد أسعار الأسهم خاصة في الصناعات التي تتميز بمعدل تقنية مرتفعة وتكون عرضة للتطور السريع، على غرار قطاع الحواسيب والاتصالات وغيرها.

### الهوامش والإحالات:

- 1- آمنة خميس حمد ،و محمد ابو نصار، " أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"، مجلة دراسات العلوم الادارية ،مجلد 40، عدد 2013،م2، الجامعة الأردنية، عمان .
- 2- أمين السيد أحمد لطفي،"مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة"، الدار الجامعية، الاسكندرية ،مصر، 2005م.
- 3- بهاء صبحي عواد، " اثر إدارة الأرباح على سياسة توزيع الأرباح وانعكاسها على القيمة السوقية للشركة"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن، 2011م .
- 4- جبر الداغور، وعابد محمد، "اثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة"، مجلة الجامعة الاسلامية،مجلد17،العدد1،(2009)،ص809-845، غزة، فلسطين.
- 5- خالد محمد اللوزي، " اثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الاسهم في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بوضة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، الاردن،2013م .
- 6- سامح محمد رضا رياض أحمد، " اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية"، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2010م.
- 7- سامح محمد رضا رياض، "أثر خصائص المراجع الخارجي على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة البحرينية"، مجلة التعاون، العدد 80، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة الاهلية، البحرين ،يوليو2013م.
- 8- سامح محمد رضا رياض، " دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح"، دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، المجلة العربية للمحاسبة، اكتوبر، 2012م

- 9- عبد الله علي عسيري، 2001م، "ممارسة اساليب المحاسبة الخلاقة من قبل الشركات السعودية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، م38، ع2، يوليو، جامعة الإسكندرية، مصر.
- 10- طلال حسن محمد الكندري، "درجة ممارسة الادارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب ادارة الارياح وأثرها على ربحية تلك الشركات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان الأردن، 2012م .
- 11- فواز بن مسعر معيض القثامي، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2010م.
- 12- ماهر حبيب، "إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين اللاذقية، سوريا، 2011م.
- 13- محمد بن سلطان السهلي، " إدارة الربح في الشركات السعودية"، مجلة الإدارة العامة، مجلد46، العدد3، معهد الإدارة العامة، 2006م، الرياض.
- 14- محمد احمد ابراهيم خليل، "القياس المحاسبي لممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال وسبل معالجتها"، مجلة الادارة العامة، مجلد52، العدد1، معهد الادارة العامة، محرم1433هـ - 2011م .
- 15- مصطفى محمد مسعود، " أثر إدارة الأرباح على سعر السهم في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن، 2011م .
- 16- ميسون بنت محمد بن علي القرني، "دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2010م.

17- هاني الأشقر ،"إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم، ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة"، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2010م.

18- السوق المالية السعودية (تداول)، [www.tadwul.com.sa](http://www.tadwul.com.sa)

19- Rabiee Hashemi and S. H. (2011). The Relation between Real Earnings Management and Accounting Earnings Management: Evidence from Iran. No. 8, Vol. 1, Business and Management Review.

20- Ming & Yung (2010). Social Behavior & Personality: an international journal. Vol. 38 Issue 7.